

الفصل الثالث

أهمية قطاع التعليم العالي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم ، و ذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة و كذا المساهمة في إمداد القطاع الإقتصادي و الإجتماعي بالرأس المال الكفاء و المساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية التي يشهد تسييرها - خاصة في البلدان النامية - نوع من الضعف و النقص في الفعالية و الأداء ، و سنحاول في هذا الفصل عرض ماهية التعليم العالي عموما و التعليم الجامعي خصوصا ، مع المحاولة للتعرض إلى واقع هذا القطاع في الجزائر من خلال عرض مؤشرات كمية ، نحاول من خلالها معرفة مسيرة قطاع التعليم العالي بالجزائر و بصورة خاصة التعليم الجامعي و ذلك من حيث تطور عدد الطلبة التاطير البيداغوجي ، التمويل و البحث العلمي.

المبحث الأول : ماهية التعليم العالي

سنحاول في هذا المبحث عرض أهمية قطاع التعليم العالي ، من حيث المفهوم النظام الهيكلي ، لتركز في المطلبين الثاني و الثالث على أهم منظمة في هذا القطاع و هي الجامعة إذ سنتطرق إلى مفهومها و وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي ونظامه الهيكلي

من بين المفاهيم التي قدمت للتعليم العالي نذكر:

"إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان و تثقيفه، و تحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية و التطور"¹.

وفي الجزائر يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون رقم 99-05 بأنه:

¹ عمر محمد علي: " رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي " ، طلا سیدار ،دمشق ، 1988، ص 25 .

"كل نمط للتكوين و البحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية، والمدارس و المعاهد الخارجة عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد و مدارس لدى دوائر وزارية أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي".¹

بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي، هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمنظمات التعليم العالي وهي :

1- الجامعات:

و هي أكثر الأنماط إنتشاراً، و تضم مجموعة من المعاهد و الكليات و التي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموماً إلى أربع سنوات، ما عدا كليات الطب، العلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة .

بالنسبة للنظام الهيكلي للجامعة الجزائرية، وفي إطار التعديلات السابق ذكرها، و من منطلق اللامركزية في التسيير La Décentralisation، و التي تعتبر أهم سمات التسيير الحديث و الذي تهدف الجزائر بلوغه وفقاً لما تفرضه العولمة و تحدياتها و من أجل بلوغ المقاييس المعمول بها دولياً، قدم المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، العناصر التالية:²

- إحداث نظام الكليات القائم على تعدد التخصصات و التخلي على نظام المعاهد.
- التأكيد على تنشيط و تفعيل شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاقتصادية و الإجتماعية
- اعطاء نوع من الإستقلالية في تسيير الجامعات مع الكليات المكونة لها، لا سيما في ميدان التسيير المالي، بهدف التقليل من ثقل البيروقراطية الإدارية و بطء قواعد المحاسبة العمومية.

و على العموم سنتطرق إلى الجامعة بنوع من التفصيل في المطلب الموالي .

¹ القانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعدد 24، 1999.

² مرسوم تنفيذي رقم 98-253: المرجع السابق، العدد 60 .

2- المعاهد أو المدارس العليا:

وهي نمط من منظمات التعليم العالي، يعنى بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات بعد المرحلة الثانوية ليتم منحهم شهادة نجاح تعادل شهادات الجامعة.

3- المعاهد المتخصصة أو الكليات المتوسطة:

و تدعى المؤسسات قصيرة الدورة و تستمر فترة الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، و يحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقا لطبيعة التخصص، و تختلف هذه المنظمات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد المعلمين، و بعضها متعدد التخصصات "poly technique".¹ و عموما نستطيع عرض أهم سمات منظمات قطاع التعليم العالي فيما يلي:

- يتسم محور نشاط المنظمة الجامعية بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى مضمونه التعليم، البحث العلمي و الذي يتطلب إدارة فعالة.
- تعد منظمات التعليم العالي لا سيما الجامعة الحلقة المجتمعية الأكثر تماسا مع معطيات العلوم و المعارف و التطورات في ميادين إختصاصها و إهتمامها و تمثل المخرجات الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها.
- يعد الإستثمار في هذا القطاع إستثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في المدى القصير أو المتوسط أحيانا، كما يصعب قياسها وفق آليات حساب إيرادات الإستثمارات الأخرى، و لا يعد الربح بمفهومه التجاري محور إهتمام المنظمة الجامعية خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف للربح.
- ترتبط منظمات قطاع التعليم العالي بنظيراتها من المنظمات الجامعية بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون و لا تخلو أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المنظمات وطنية أو أجنبية، و يتمثل إنتاجها في البحوث العلمية و المعارف والمهارات و التجارب العلمية².

¹ علي أحمد مذكور: "التعليم العالي في الوطن العربي - الطريق إلى المستقبل -" دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 25.
² بسمان فيصل محجوب: "إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية (دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية و التجارة)"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374، سنة 2003، ص ص 25-26.

و نذكر هنا أن هدف منظمات التعليم العالي كونها الإطار أو المجال الذي يقدم تكوينات مختلفة لها غايات محددة و واضحة، لا تنحصر في إعداد الطالب و تكوينه و منحه شهادات نجاح فقط بل تتعدى هذا الهدف الجزئي لتحقيق هدف كلي من خلال تأهيل الطالب لشغل وظيفة ما في قطاع من قطاعات النشاط الإقتصادي الإجتماعي و السياسي.

المطلب الثاني : مفهوم الجامعة

تعتبر الجامعة القطب الرئيسي في قطاع التعليم العالي من حيث حجمها و ميزاتها في تقديم خدمة عمومية في هذا القطاع، خاصة في الدول النامية، أين تكاد تتعدم الجامعات الخاصة. سنحاول فيما يلي تقديم مفهوم الجامعة لغة و اصطلاحا .

1/ لغة : إن إصطلاح جامعة university مأخوذ من الكلمة اللاتينية universitas و تعني الإتحاد و التجمع، و قد كان استعمال هذا المصطلح ابتداء من القرن 14 للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي و إستخدمت كلمة (الجامعة) لتدل على تجمع الأساتذة و الطلاب وهي تمثل ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية و المرادفة لها.

- أما كلمة كلية collègue فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية collegio و تعني " القراءة معا" استخدم هذا المصطلح بمفهومه الحالي في أكسفورد منذ القرن 13 لتدل على المكان الذي يجد فيه الطلاب المسكن، المأوى، المعيشة و التعليم.

- و نجد في أدبيات التربية و التعليم مفهوما آخر لمصطلح كلية بمعنى faculté، المأخوذة عن الكلمة اللاتينية facultas، التي تعني القوة أو القدرة.¹

2/ إصطلاحا : يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو مفهوم عالمي للجامعة ، نظرا لإرتباطها بالأهداف التي أنشأت من أجلها ، و التي بدورها تختلف من دولة لأخرى فالجامعة كمنظمة للتكوين و التعليم لا تحدد أهدافها و اتجاهاتها من جانب واحد و من

¹ محمد منير مرسي: "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و أساليب تدريسه"، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص ص9-10.

داخل جهازها فحسب ، بل تتلقى هذه الأهداف من الكيان الإجتماعي و السياسي الإقتصادي الذي تقوم على أساسه.¹

و من بين التعاريف التي قدمت للجامعة اعتبارها: " تلك المنظمة التي تحتوي على عدد من المعاهد التعليمية العليا وتقدم برنامجا للدراسات العليا، ولها قدرة منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة".²

و يعرف الدكتور مصطفى الأسعد الجامعة بأنها: "المصدر المؤهل لاستقاء المعرفة من مناهل متعددة المصادر".³

في تعريف ثالث للجامعة وفقا لوظائفها يعرفها ألان توران بأنها "مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة و خدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين"⁴.

نلاحظ أن التعريف الأول قدم مفهوم الجامعة بالتركيز على هيكلها التنظيمي، بينما قدم التعريف الثاني الوظيفة المباشرة للجامعة باعتبار أن الوظيفة الأولى لها هي الإعداد العلمي للإطارات و تبني الأبحاث العلمية، وتعتبر الجامعة الإطار الذي ينسب إليه عموما آخر المراحل التعليمية و المعروفة بالتعليم العالي، أي تجاوز لمرحلة ما بعد البكالوريا و إمتداد إلى حدود المعرفة و الآداب والفنون.

تعريف الجامعة من منظور المشرع الجزائري:

يعرف المشرع الجزائري الجامعة بأنها " مؤسسة عمومية ذات طابع ثقافي علمي و مهني"⁵ ، في المادة 31 من القانون 99 – 05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أبريل 1999 ، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي أعطى تكييفا جديدا للجامعة الجزائرية و ذلك في إطار جملة التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي للجامعة و الأحكام المتعلقة بها.

و قد جاء هذا التعديل- حسب المختصين - على إثر التحولات التي تعرفها الجزائر في شتى الميادين سواء تلك التي تفرضها ضرورة إدخال التعديلات الداخلية للمنظمة الجامعية أو تلك

¹ رفيق زراولة: "دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل إقتصاد المعرفة"، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 12-13 نوفمبر 2005، ص 397.

² وفاء محمد البرعي: "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 290.

³ محمد مصطفى الأسعد: "التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث"، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2000، ص 52.

⁴ سامي سلطي عريفج: "الجامعة والبحث العلمي"، دار الفكر، الأردن، 2001، ص 15.

⁵ القانون رقم 99-05: مرجع سابق.

التي تلزم بضرورة تكيفها مع متطلبات المحيط الخارجي بهدف تفادي أساليب التسيير التقليدية التي لم تعد مناسبة، و العمل على تكريس مفاهيم جديدة كالنجاعة، الفعالية المرونة و ميكانيزمات التسيير الحديثة.¹

المطلب الثالث : وظائف الجامعة

هناك العديد من المعالجات و الدراسات العلمية حول الجامعة و وظائفها و بالرغم من الاختلاف في تقسيم وظائف هذه الأخيرة، إلا أن هناك شبه إجماع على الوظائف الرئيسية للجامعة و المتمثلة في:

1- البحث العلمي.

2- التنشيط الثقافي و الفكري.

3- إعداد القوى البشرية.

و سنحاول فيما يلي عرض هذه الوظائف بنوع من التفصيل:

1- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا من أركان الجامعة، حيث لا تقتصر وظيفة الجامعة في إعداد الإطارات و منح الشهادات، وإنما لها الدور الأكبر في ترقية البحث العلمي من حيث تنمية المعرفة و تطويرها و هو ما يفرض عليها أن توفر المناخ العلمي للبحث و ما يستلزمه من معدات و أجهزة و كتب و مراجع، و وسائل تكنولوجية و توفر إستخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة و الطلبة² ، فالأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التاريخ كان لها الأثر البالغ في تطور مجالات الزراعة و الصناعة و مختلف جوانب الحياة وفي هذا السياق تعد الجامعات الألمانية أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي وذلك في نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر³.

إن البحث العلمي قد يأخذ الطابع النظري أو التطبيقي أو الجانبين معا، و قد تتم الدراسة على مختلف القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة، إدارة. . . إلخ) باعتبار أن الجامعة هي مجال

¹ نور الدين موزالي " التنظيم الإداري الجديد للجامعة الجزائرية و استراتيجيته في ظل القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 " مذكرة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004 ص 3 .

² محمد منير مرسي: مرجع سابق، ص 26.

³ رفيق زراولة : مرجع سابق ، ص 404.

لتخصصات مختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية و العلمية، هذه الدراسات ستساهم بصورة أو بأخرى في كشف المشاكل أو الإختلالات التي قد يشهدها أي قطاع، ومن ثم فالباحث سيعمل - حسب هدف بحثه - إلى محاولة معالجة هذه الإختلالات أو على الأقل إقتراح الحلول المبدئية، و بهذا يصبح التعليم الجامعي منشطا للمنظمات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية... إلخ، وهو ما يبرز التعاون الوثيق بين هذه المنظمات و بين التعليم الجامعي لا سيما في الدول المتقدمة، و ذلك من خلال الإمكانيات المالية المخصصة للتعليم و البحث الجامعي.

بصورة عامة و في مجال البحث العلمي فإن الجامعة يجب أن تولي الإهتمام بالبحث العلمي بنوعيه (الأكاديمي، التطبيقي) لأنه ضروري لنمو المعرفة و تقدمها و نشرها خاصة البحوث و الدراسات التطبيقية التي تعتبر أكثر أهمية من سابقتها نظرا لميزتها السابق ذكرها، و عليه يفترض أن تتم هذه البحوث بالتنسيق بين الجامعات و المنظمات الصناعية التجارية و التربوية.¹

2/ التنشيط الثقافي و الفكري

يعتبر نشر العلم و الثقافة ضمن رسالة الجامعة من خلال تزويد الطالب بالعلوم النظرية و التطبيقية و لا يقتصر هذا التنشيط على المجتمع الداخلي للجامعة فقط، بل يتعداه إلى المجتمع الخارجي من خلال معالجة قضاياها الإجتماعية، الإقتصادية... إلخ، وهو ما يبرر الأيام الدراسية و التكنولوجية و الملتقيات و المحاضرات العامة التي تتبناها الجامعة بمختلف إطاراتها، بالإستعانة بوسائل الإعلام المختلفة.²

3/ إعداد القوى البشرية

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، حيث أسندت لها مهمة إعداد للمهن المختلفة في الآداب و الطب و القانون، و مع تطور العلوم تطورت التخصصات في الجامعة، وبدأ الإهتمام بالإعداد لمهن أخرى كالتدريس، الهندسة، الزراعة و العلوم الطبيعية و الإجتماعية (ق 19) و في

¹ محمد منير مرسي: مرجع سابق، ص 28-30.

² المرجع السابق: ص 29.

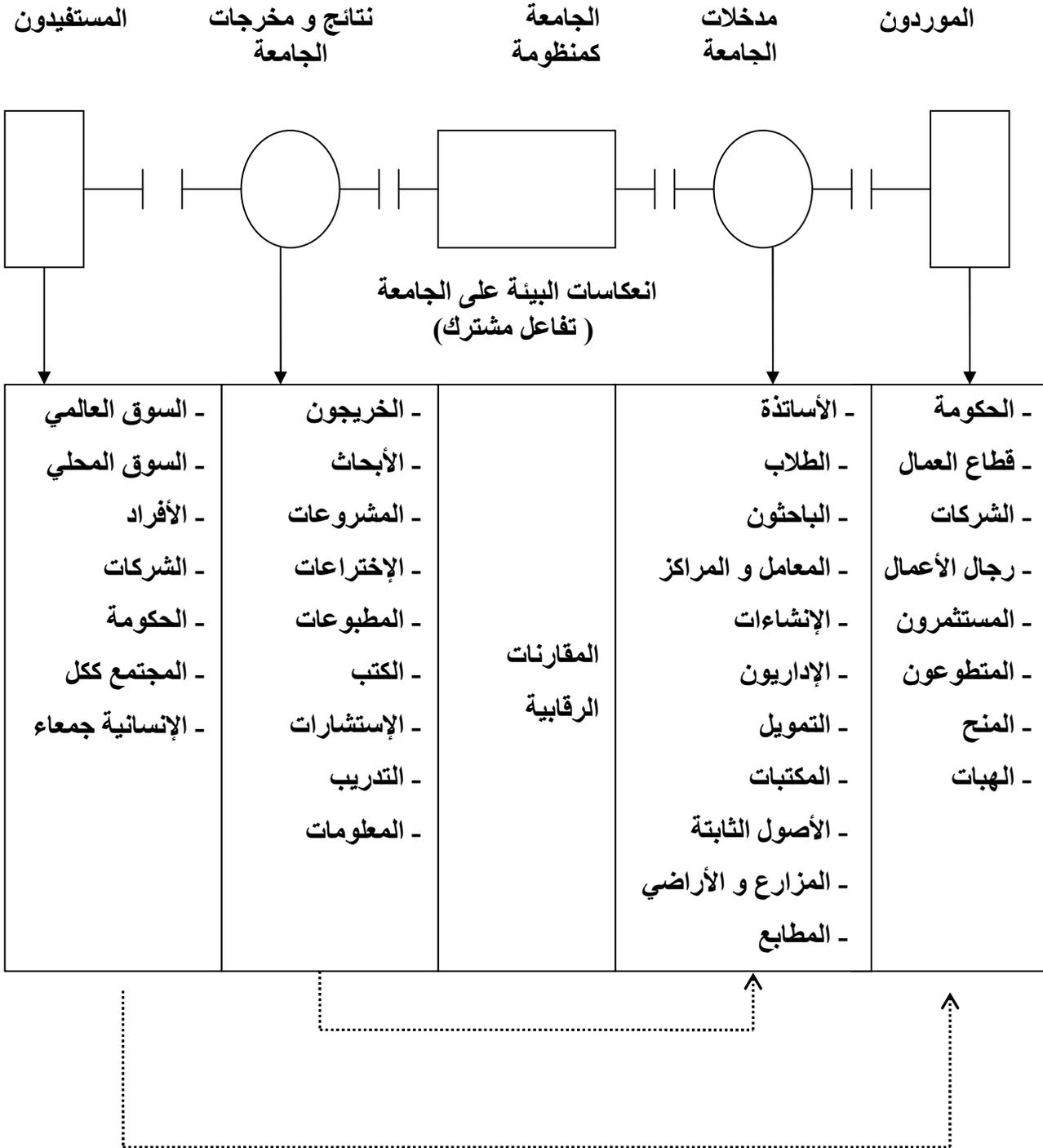
القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى كإدارة الأعمال، الصحافة والإعلام الإقتصاد السياسة... إلخ فمن بين أهم أهداف الجامعة هو تقديم تعليم عال متخصص.

من هذا المنطلق يمكن أن ينظر للجامعة على أنها منظمة إنتاجية من حيث إنتاجها للقوى البشرية المدربة، كما تمثل (الجامعة) إستثمارا في الموارد البشرية باعتبار أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، وحسب آدم سميث فإن رأس المال البشري يتكون من القدرات و المهارات الإنسانية المكتسبة و المتعلمة، وقد أوضح - في إطار تقديمه أهمية رأس المال البشري - أن موهبة الفرد لا تعود عليه فقط و إنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي إليه، كما أن مهارة العامل تشكل أداة ثمينة لإثراء الإقتصاد، و إذا تكلف إعداد العامل (علميا) لاكتساب هذه المهارة قدرا معيناً من المال فإن هذه المهارة ستعطي عائدا يغطي تكاليف إعدادها.¹

إلا أن النظرة للجامعة بهذا المنظور أخذت بعدا أكبر، مثلما تبينه الدراسات المتعلقة بقضايا اقتصاديات التعليم خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين و بروز اقتصاد المعرفة كفرع علمي جديد ، تؤدي فيه منظمات المعرفة (Knowledge Organisations) منها الجامعة ، دورا حيويا في إنتاج العلوم ، التي أصبح ينظر إليها كسلعة تحتاج إلى تسويق و تخضع للمنافسة و مبادئ الجودة و التحكم في التكاليف²، حيث أصبحت الجامعة اليوم تمثل منظومة ديناميكية تساهم في خدمة المجتمع و تنميته في جميع المجالات باعتبارها نظام مفتوح يؤثر في المجتمع و يتأثر به و بتحولاته الإجتماعية السياسية و الإقتصادية³. و هو ما يعكسه الشكل الموالي :

¹ فاروق عبدو فليبه: "اقتصاديات التعليم- مبادئ و أسس و اتجاهات حديثة"، دار الميسرة للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 19.
² رفيق زراولة: مرجع سابق ، ص 401.
³ فريد النجار : " إدارة الجامعات بالجودة الشاملة " ، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999-2000، ص 119.

الشكل رقم (03): الجامعة كمنظومة متكاملة .



المصدر : فريد النجار : " إدارة الجامعات بالجودة الشاملة " ، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة

1999-2000، ص120.

من خلال الشكل نستطيع ملاحظة مدى أهمية الجامعة وتأثيرها وتأثرها بعوامل عديدة ، كما نلاحظ مدى استفادة المجتمع من معظم مخرجاتها ، و هو ما يبرر سعي العديد من الدول لاسيما الغربية منها إلى تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي و ذلك نظرا لما حققته تطبيقات نظم إدارة الجودة الشاملة من نجاحات في الميادين الصناعية المختلفة ، و هو ما ذهبت إليه المنظمة العربية للتنمية الإدارية باقتراحها دليلا لمعايير الجودة الجامعية العربية¹.

و عليه نستطيع أن نقول أن الجامعة تساهم بصورة مباشرة في تنمية الإقتصاد و المجتمع و إن كان ذلك يتم على المستوى المتوسط أو الطويل إلا أن ما تخرجه هذه الأخيرة من إطارات و كفاءات بالمواصفات و الشروط المطلوبة في سوق العمل و في مختلف القطاعات (الإجتماعية، الإقتصادية) يؤدي إلى رفع و مردوديتها - في حال الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات - و من ثم تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

المبحث الثاني: قطاع التعليم العالي في الجزائر: مؤشرات كمية

بعد الإستقلال كانت الجزائر تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي تعد من أعرق و أقدم جامعات العالم العربي و كانت هذه الأخيرة تماثل الجامعة الفرنسية في نظام تسييرها و إدارتها ، و قد تم إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1970 ، بعد أن كانت مهام هذا القطاع موكلة إلى وزارة التربية ، و اليوم نحصي العديد من منظمات التعليم العالي موزعة عبر مختلف أرجاء البلاد بالإضافة إلى المعاهد الوطنية و المدارس العليا، و سنحاول في هذا المبحث عرض بعض أهم المؤشرات الكمية لتطور قطاع التعليم العالي في الجزائر من حيث عدد الطلبة ، التأطير البيداغوجي ، البحث العلمي ثم التمويل .

¹ بسمان فيصل محجوب : مرجع سابق ، ص 113.

المطلب الأول : تطور عدد الطلبة

سنحاول في هذا المطلب عرض تطور عدد الطلبة و فقا لما حصلنا عليه من معطيات رقمية الموافقة للفترة 1960-1980 ثم العشرية 1980-1990 ، العشرية 1990-2000 وأخيرا المرحلة 2001-2005.

✓ الفترة 1960-1980:

كانت جامعة الجزائر تضم خلال سنة 1960 ما يقارب 1317 طالب جزائري و 5931 طالب من جنسية أوروبية و تراوحت نسبة الأوربيين إلى الجزائريين في تلك الفترة بين ثلاث طلبة أوربيين لكل طالب جزائري في تخصصي الحقوق و الآداب و نسبة سبعة طلبة أوربيين لكل طالب جزائري في كل من تخصص العلوم و الطب و الصيدلة¹ و ارتفع هذا العدد من 2725 طالب سنة 1962 إلى 6883 طالب في العام الدراسي 1965 – 1966، كما ارتفع عدد المتخرجين خلال نفس السنوات من 93 طالب إلى 195 طالب². و في الفترة 1967-1968 بلغ عدد الطلبة المسجلين بالترج 8735 طالب تخرج منهم 378 طالب ، و حسب وزارة الإعلام و الثقافة في فترة المخطط الرباعي الأول 1970-1974 فإن الإحصائيات تبين نموا واضحا في تطور عدد الطلبة المسجلين في هذا القطاع و يظهر ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم 01: تقديرات و تسجيلات عدد الطلبة للفترة 1969-1974.

1974-1973		1973-1972		1972-1971		1971-1970		1970-1969		عدد الطلبة خلال السنوات
تقديرات المخطط	المسجلين									
-	27000	28038	21000	24334	17000	19300	12800	13836	10800	عدد الطلبة
	28.5	15.2	23.5	26	32.8	38.5	18.5	-	-	نسبة النمو
		%33.56		%43		%43.14		-		نسبة الفارق بين التقديرات و التسجيلات

المصدر : وزارة الإعلام و الثقافة : "التعليم العالي – نظرات عن الجزائر " ، العدد 24 ، الجزائر 1973، ص34.

¹ وزارة الإعلام و الثقافة : "التعليم العالي – نظرات عن الجزائر " ، العدد 24 ، الجزائر 1973، ص 10.
² محمد بوسنة : " تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية ، عرض لتجربة الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة . العدد 13 ، جوان 2000 ، ص11.

يتضح من خلال الجدول أن تطور عدد الطلبة قد ارتفع بعدد 16000 طالب من الفترة 1969-1970 إلى الفترة 1973-1974 وهذه الزيادة مردها حسب نفس المصدر إلى تبني الدولة سياسات إصلاح مست جميع الجوانب ،من أهمها التعليم العالي، حيث جاء قرار سنة 1969 متضمن إنشاء لجنة لإصلاح التعليم العالي لدى كل الجامعات بحيث تكلف هذه اللجنة بإعداد مشروع إصلاح لهياكل و طرق التعليم العالي و برامج بصيغة تتوافق مع تطورات و حاجيات البلاد ، من حيث العمل على تكوين إطارات جامعية للتخفيف من اللجوء إلى الإطارات الأجنبية ، و تجسدت أولى ملامح هذا التغيير منذ عام 1970 ، أين أنشأت - كما سبق الذكر - وزارة التعليم العالي لأول مرة بالإضافة، كما أن الدخول إلى الجامعة أصبح ممكنا و سهلا بالنسبة للطلبات نظرا للتغير الذي شهدته التركيبة الإجتماعية في هذه الفترة مقارنة بفترات سابقة كذلك إتباع سياسة التوزيع الواسع للمنح على طلبة المعاهد¹، بالإضافة إلى هذه العوامل المساهمة في نمو عدد الطلبة قد ندرج كذلك نمو عدد تلاميذ التعليم الثانوي، طبقا لسياسة الدولة الهادفة إلى زيادة منشآته

الفترة 1980 - 1990:

على غرار العشرية السابقة تبين الإحصائيات نموا واضحا في عدد الطلبة للعشرية (1980 - 1990) حيث ارتفع عدد طلبة التدرج من 66064 طالب في السنة الجامعية 1980 - 1981 إلى 181350 طالب في السنة الجامعية 1989-1990 وبالنسبة لطلبة ما بعد التدرج أصبح العدد في نفس السنة يقدر بـ 13967 بعد أن كان 5229 في الفترة 1980 - 1981 كما ارتفع عدد المتخرجين في نفس الفترة من 7477 طالب إلى 22917 طالب² و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

¹ وزارة الإعلام و الثقافة : مرجع سابق ،ص ص 29-30 .
² وزارة الجامعات : الحولية الإحصائية رقم 20 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 - 1991 ، ص 11 - 34 .

الجدول رقم (02): تطور أعداد الطلبة المسجلين في التدرج و ما بعد التدرج و المتخرجين في الفترة

1990-1980.

السنوات	عدد الطلبة المسجلين بالتدرج	عدد الطلبة المسجلين بما بعد التدرج	عدد الطلبة المتخرجين
1981-1980	66064	5229	7477
1982-1981	72590	5429	7800
1983-1982	90145	5722	9584
1984-1983	97000	7285	10237
1985-1984	103232	8597	11713
1986-1985	122084	9973	14097
1987-1986	143293	11407	16645
1988-1987	161464	12288	18110
1989-1988	166717	13400	20493
1990-1989	181350	13367	22917

المصدر : وزارة الجامعات: "الحوالية الإحصائية رقم 20"، د.م.ج ، الجزائر ، 1990-1991

ص، 11-34.

✓ الفترة 1990-2000 :

شهد قطاع التعليم العالي ارتفاعا مذهلا في هذه الفترة فيما يخص أعداد الطلبة المسجلين حيث ارتفع هذا العدد بما يقارب الضعفين، فبعد أن كان عدد المسجلين في السنة الدراسية 1990 – 1991 يبلغ 197650 طالب، ثم 243397 سنة 1992-1993 ، ليرتفع هذا العدد إلى 466084 طالب لفترة 2000-2001 ، بعد أن كان يقدر بـ 407995 طالب للسنة 1999 – 2000¹ موزعين على تخصصات مختلفة تنصدها علوم التكنولوجيا و العلوم الإقتصادية و التجارة و هو ما يوضحه الجدول الموالي :

¹ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: "الحوالية الإحصائية رقم 29"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 99 – 2000 ،ص 13.

الجدول رقم (03): تطور عدد المسجلين في التدرج حسب التخصصات للفترة 1993-2000

الفترة								التخصصات
%	97-96	%	96-95	%	95-94	%	94-93	
7.3	20890	7	18792	7.4	17647	7.5	17870	العلوم الدقيقة
0.7	2169	0.7	1735	0.7	1728	0.9	2079	علوم تطبيقية
31.3	89448	34	86672	37.2	88677	39	92475	تكنولوجيا
8.8	24962	9.6	24298	9.4	22436	9	21499	علوم طبية
1.6	4497	2	4443	1.9	4410	2	4546	الطب البيطري
6.2	17553	6	15307	5.5	12993	5.3	12531	علوم طبيعية
2	5609	1.8	4786	2	5177	2	4857	علوم الأرض
12.6	36085	11	27385	10	23999	10	23797	علوم اقتصادية و تجارية
8.5	24221	7.6	19332	7.1	16896	7	16428	علوم قانونية
1.4	3953	1.4	3491	1.4	3306	1.3	3329	علوم سياسية و إعلامية
9.6	27292	10	22941	8.4	19977	8	19100	علوم اجتماعية و إسلامية
4	11615	3	8102	3	7255	3	6807	الأدب و اللغة العربية
6	172 60	5.9	15063	6	13926	5	12773	اللغات الحية الأجنبية و الترجمة
100	285554	100	252347	100	238427	100	238091	المجموع
%	2000-1999	%	1999-1998	%	1998-1997			
5	20948	9	33549	-	-	ج م ع دقيقة تكنولوجيا		
3	12524	3.6	13511	6.4	21889	العلوم الدقيقة		
0.4	1663	0.4	1675	0.8	2665	العلوم التطبيقية		
21	85812	19	70449	29.3	99581	التكنولوجيا		
5.4	22136	5.4	20242	6.4	21798	الطب		
0.5	2137	0.5	1992	0.6	2193	جراحة الأسنان		
0.6	2622	0.5	2081	0.7	2521	الصيدلة		
0.9	3515	1	3775	1.3	4531	العلوم البيطرية		
3	11517	5.4	20222			جذع م علوم الطبيعة ح		
6	24536	4.6	17157	7	23206	علوم الطبيعة		
0.3	1226	0.6	2174	-	-	ج.م لعلوم الأرض و الزراعة		
1	3878	0.9	3186	1.6	5496	علوم الأرض		
18.7	76193	16	59200	13.7	46731	العلوم الاقتصادية و التجارة		
14	57514	11	40687	9.6	32610	العلوم القانونية		
1.5	6005	1.5	5835	1.6	5308	العلوم السياسية و علوم الاتصال		
8	32789	9.4	35064	10	33611	العلوم الاجتماعية		
5	19542	4.7	17555	4.5	15230	اللغة و الأدب		
5.7	23384	6.5	24293	6.5	22148	اللغات الأجنبية		
100	407995	100	372647	100	339518	المجموع		

المصدر: 1/ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: "الحوالية الإحصائية رقم 29، 32" د.م. ج ، الجزائر، 2000، ص 12-13

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو عدد الطلبة في الفترة 1994-1995 منخفض ليرتفع بعد ذلك سنة 1996 من نسبة 5.8 % إلى 13.16 % سنة 1997 و هو ما أدى إلى تطور عدد الطلبة في معظم التخصصات لاسيما منها التكنولوجيا التي تتصدر الترتيب تليها العلوم الإقتصادية و التجارية (طيلة الفترة 1994-2000) .

✓ الفترة 2001-2005:

لا تختلف هذه الفترة عن سابقتها من حيث تعاضد عدد الطلبة المسجلين بالجامعات على مستوى الوطن و يظهر هذا التعاضد من خلال المعطيات التالية :

في سنة 2001-2002 بلغ عدد الطلبة المسجلين 543869 طالبا¹ و في السنة الموالية (2002-2003) ارتفع هذا العدد إلى 589993 طالب منهم 69953 طالب في التكوين قصير المدى و 27010 طالب في ما بعد التدرج منهم 13998 في الماجستير و 5687 مقيم في العلوم الطبية و 7325 في الدكتوراه و وصل عدد المتخرجين في عام 2002 إلى 69900 طالب منهم 15176 طالب في التكوين قصير المدى ، ليرتفع العدد في سنة 2003 إلى 75000 متخرج و فيما يخص التكوين المتواصل تمنح جامعات التكوين المتواصل عبر الوطن تكوينا يقدر ب74500 طالب في هذه الفترة منهم 28382 طالب في ما قبل التدرج مؤطرين ب 77 أستاذ دائم و موزعين على 45 مركز للتكوين المتواصل.²

أما بالنسبة لسنة 2003-2004³:

فقد بلغ عدد الطلبة 647371 طالب، منهم 28276 طالب في مرحلة ما بعد التدرج أي ما يعادل 4.36 % من العدد الإجمالي للطلبة يتوزعون كما يلي :

- 14376 مسجل في الماجستير (بنظاميه القديم و الجديد) .
- 5100 مسجل بنظام الإقامة بالعلوم الطبية .
- 8800 مسجل بالدكتوراه (بنظاميها القديم و الجديد) .

¹ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: " الحولية الإحصائية رقم 32"، د.م.ج ، الجزائر، 2000، ص ص 12-13.
² التعليم العالي بالأرقام مستخرج من موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي www.mesrs.edu.dz
³ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: "التأطير البيداغوجي (الحويلة و الأفاق)"، الجزائر، سبتمبر 2004.

و في الفترة 2004-2005:¹

قدر عدد لطلبة بـ 740000 طالب، منهم 30452 طالب (4% من إجمالي الطلبة) مسجلين في مرحلة ما بعد التدرج ، موزعين كما يلي :

- 15588 طالب مسجل بالماجستير (بنظاميه القديم و الجديد) .

- 5100 طالب مسجل بالإقامة الطبية .

- 9764 مسجل بالدكتوراه بنظاميهما القديم و الجديد .

و قد يصل عدد الطلبة حسب توقعات المصالح المختصة إلى مليون طالب سنة 2009.

إن هذا النمو المسجل في أعداد الطلبة عبر المراحل الثلاث السابق ذكرها، يعود – في اعتقادنا – إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع و إتباعها سياسة ديمقراطية التعليم العالي، دون أن يغفل الجانب الطبيعي و هو النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر، بالإضافة إلى وعي المجتمع الجزائري بأهمية التعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة، فإذا ما نظرنا بصورة خلفية إلى طور التعليم الثانوي نلمس الإرتفاع الهائل في أعداد التلاميذ مما سينتج عنه بالتبعية ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين، كما نذكر هنا تبني الدولة لسياسة تعميم توزيع منظمات التعليم العالي من خلال مضاعفتها لعدد الجامعات و المراكز الجامعية عبر مختلف أرجاء الوطن ، حيث تتوزع شبكة التعليم العالي و ابحت العلمي إلى غاية السنة الجامعية 2002-2003 على 38 مدينة تضم 58 منظمة تتكون من 26 جامعة ، 14 مركز جامعي 06 مدارس وطنية ، 06 معاهد وطنية ، 04 مدارس عليا و ملحقين جامعيين (البويرة غرداية).

المطلب الثاني: التأطير البيداغوجي

بالنسبة للتأطير البيداغوجي فقد كان قطاع التعليم العالي يعاني عجزا فادحا في هذا الجانب تمت تغطيته بصورة كبيرة بالإعتماد على أساتذة أجنبية كمحاولة لسد هذا العجز و كف الطلب على الهيئة التدريسية إلا أن هذا لم يمنع من وجود نوع من التحسين فيما يخص نسبة الجزأة فقد شهدت هذه الأخيرة تحسنا مقبولا، فبعد أن كانت هذه النسبة تقدر

¹MESRS: "Programme D'actions Quinquennal du Secteur Dans Le Cadre du Programme de Soutien à la Croissance Economique 2005 - 2009", novembre 2004, p23.

ب 72.27 % للسنة الجامعية 1980-1981 ، أصبحت تقدر ب 91.57% في السنة الجامعية 1989-1990 بارتفاع يقدر بنسبة 19.24 % لهذه العشرية¹

إن هذه الهيئة التدريسية تتوزع حسب التأهيل إلى رتب : أستاذ، أ محاضر أ.م بالدروس ، أ مساعد ، مساعد وتظهر إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي أن نسبة الجزائر قد ارتفعت من 93.4% للفترة 1990-1991 إلى 99.6 % للسنة الجامعية 1999-2000، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): تطور الهيئة التدريسية حسب الرتب و نسب الجزائر للفترة 1989-1997.

رتبة الهيئة التدريسية		السنوات							
		97-96	96-95	95-94	94-93	93-92	92-91	91-90	90-89
أستاذ	المجموع	714	666	658	711	726	678	636	573
	عدد الأجانب	17	33	38	119	136	132	136	150
	نسبة الجزائر	%97.6	%95.0	%94.2	%83.3	%81.3	%80.5	%78.6	%73.8
أستاذ محاضر	المجموع	1147	959	742	865	822	867	907	905
	عدد الأجانب	32	51	63	282	323	332	392	477
	نسبة الجزائر	%97.2	94.7%	%91.5	67.4%	%60.7	%61.7	%56.8	% 47.3
أ.مكلف بالدروس	المجموع	5565	5205	4911	4659	4231	3055	2070	1958
	عدد الأجانب	2	6	1	29	8	30	8	26
	نسبة الجزائر	%100	%99.9	%100	%99.4	%99.8	% 99.0	%99.6	%98.7
أستاذ مساعد	المجموع	4993	5040	5515	4988	5431	6072	7239	6839
	عدد الأجانب	16	28	32	77	154	296	454	538
	نسبة الجزائر	%99.7	%99.4	%99.4	%98.5	%97.2	%95.1	%93.7	% 92.1
مساعد	المجموع	2162	2557	2767	2957	3140	3822	4319	4261
	عدد الأجانب	2	10	8	17	14	19	14	34
	نسبة الجزائر	%99.9	%99.6	%99.7	%99.4	%99.6	%99.5	%99.7	% 99.2
المجموع	المجموع	14581	14427	14593	14180	14350	14494	15171	14536
	عدد الأجانب	69	128	142	524	635	809	1004	1225
	نسبة الجزائر	%99.5	%99.1	%99.0	%96.3	%5.6	%94.4	%93.4	% 91.6

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، "الحوالية الإحصائية رقم 29"، د.م.ج ، الجزائر ،

2000، ص 18.

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الجزائر في مختلف رتب الأساتذة شهدت تطورا ملحوظا عبر السنوات و هو ما قابله انخفاض محسوس في عدد الأساتذة الأجانب من 1225 أستاذ سنة 1989-1990 ، إلى 635 أستاذ سنة 1992-1993، كذلك هو الأمر في الفترة

¹ وزارة الجامعات: "الحوالية الإحصائية رقم 20"، مرجع سابق ، ص 23 .

1997-1993 أين بلغت نسبة الإنخفاض 89,12 % ، و يعود ذلك بالضرورة إلى زيادة عدد المتخرجين من الطلبة الجزائريين في مرحلة ما بعد التدرج ، حيث سجل مناقشة 1883 مذكرة ماجستير و 200 أطروحة دكتوراه خلال السنوات الخمس الأولى من التسعينات¹ . إن ارتفاع المسجلين فيما بعد التدرج يعني ارتفاع نسبة الأساتذة الجزائريين في حالة ارتفاع المناصب المالية الممنوحة لهذا القطاع و هو أمر يدخل في استراتيجية الدولة في مجال التأطير البيداغوجي و بالنسبة للفترة 1989-2001، فإن تطور الهيئة التدريسية يظهر كما يلي* :

الجدول رقم (05): تطور الهيئة التدريسية حسب الرتب و نسب الجزارة للفترة 2001-1997

السنوات	رتبة الهيئة التدريسية		
	2001-2000	2000-1999	1999-1998
المجموع	-	950	889
الأجانب	-	22	14
نسبة الجزارة	-	%97.7	%98.4
المجموع	-	1621	1495
الأجانب	-	21	30
نسبة الجزارة	-	%98.7	%98.0
المجموع	-	6632	6366
الأجانب	-	2	2
نسبة الجزارة	-	%100	%100
المجموع	-	6275	5564
الأجانب	-	23	22
نسبة الجزارة	-	%99.6	%99.6
المجموع	-	1991	1946
الأجانب	-	5	6
نسبة الجزارة	-	%99.7	%99.7
المجموع	17780	17460	16260
الأجانب	72	73	74
نسبة الجزارة	%99.6	%99.6	%99.5

المصدر : - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : الحولية الإحصائية رقم 29، 2000، ص 16.

- C. N. E. S, "Projet de rapport national sur le développement humain", Alger décembre 2002, p 56.

¹ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: "التأطير البيداغوجي : الحصيلة و الأفاق" ، مرجع سابق.
* بالنسبة للفترة 2001-2000 ، لم تتوفر لدى الباحث جميع معطيات هذه الفترة بالتفصيل ، باستثناء المجموع الكلي للأساتذة .

على غرار الجدول السابق نلاحظ أن عدد الأساتذة ارتفع بشكل ملحوظ من 14180 أستاذ في الفترة 96-97 إلى 17780 أستاذ سنة 2000-2001، و يرجع ذلك في تقديرنا إلى نفس العوامل السابقة الذكر بالإضافة إلى السياسة التي تبنتها الدولة للنهوض بقطاع التعليم العالي و محاولة الرفع من نسبة التأطير بمرحلتها التدرج و ما بعد التدرج .
و بالنسبة للفترة 2002-2003 فقد سجلت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي معدل تأطير يقدر بـ 01 أستاذ لكل 28 طالب للفترة 2002-2003¹ و يتشكل التأطير من 21583 أستاذ موزعين حسب الرتب التالية :

- أستاذ 5.98% .

- أستاذ محاضر 9% .

- أستاذ مكلف بالدروس 39.39% .

- أستاذ مساعد 39.51% .

- أستاذ مساعد 06.14%² .

و قد بلغ عدد أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها إلى غاية 2003، 294 أطروحة من درجة دكتوراه دولة و 24 أطروحة دكتوراه بالنظام الجديد ، في حين كان عدد أطروحات الدكتوراه يقدر بـ 66 أطروحة في سنة 1998.³

أما بالنسبة للفترة 2003-2004 ، فقد بلغت نسبة التأطير للفترة 23205 أستاذ دائم بمعدل تأطير 01 أستاذ لكل 28 طالب⁴ .

و في السنة الجامعية الموالية (2004-2005)، بلغ العدد الإجمالي للأساتذة الدائمين في جميع التخصصات حوالي 25000 أستاذ يؤطرون 740000 طالب ، أي بمعدل تأطير 01 أستاذ لكل 30 طالب ، بعد أن كان هذا المعدل يقارب 01 أستاذ لكل 18 طالب في الفترة 93-94 ، وهو ما يمثل عجز يقدر بـ 24000 أستاذ ، إذا ما قورن هذا المعدل بالنمط العالمي الذي يفترض أن يكون 01 أستاذ لكل 15 طالب.

¹ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : "الحوالية الإحصائية رقم 32"، مرجع سابق، ص 18.

² التعليم العالي بالأرقام مستخرج من موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي www.mesr.edu.dz

³MESRS:Op.Ci, p14.

⁴وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : "التأطير البيداغوجي الحصيلية و الآفاق" : مرجع سابق .

و في نفس الفترة و حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي فقد عدد أساتذة المصاف العالي (Les Enseignants de Rang Magistral) بـ 3442 أستاذ أي ما يعادل 14 % من العدد الإجمالي للأساتذة ، وهو ما يعادل أستاذ لكل 215 طالب ، في حين النمط العالمي يفترض أن يكون المعدل 01 أستاذ لكل 70 طالب، أي أن العجز في الأساتذة يقدر بـ 7130 أستاذ ، ونذكر هنا أنه خلال الفترة 2000-2004 تم فتح 7500 منصب مالي موزعة على مختلف جامعات الوطن¹ .

لقد حاولنا في عرضنا للتأطير البيداغوجي وفقا لما تسنى لنا من معطيات ، إلى إبراز مدى تطور نسبة الجزائر خاصة في العشريتين الأخيرتين 1980-1990 و 1990-2000 و التي كما تبينه المعطيات الرقمية فقد استطاعت الدولة أن تحقق تطورا ملحوظا جدا للرفع من هذه النسبة التي وصلت إلى أكثر من 99% في السنوات الأخيرة و هو ما يبرز الجهد المبذول للنهوض بهذا الجانب و رغم ذلك و خلافا للتطور الملحوظ في نسبة الجزائر و بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاولة تحسين معدل التأطير إلا أن هذا الأخير يبقى بعيدا عن المقاييس و الأنماط العالمية .

المطلب الثالث : تمويل الجامعة

تشكل النفقات المتزايدة للجامعات ضغطا كبيرا على العديد من البلدان لا سيما في بلدان العالم الثالث كالجزائر مثلا ، و ما يميز الجامعات في هذه الدول هو احتكار الدولة للتعليم العالي أي أن الجامعات و باعتبارها من المرافق العامة تدار من قبل الدولة و لا وجود فيها للقطاع الخاص .

إن إلقاء نظرة متفحصة عن أساليب و مصادر تمويل المؤسسات الجامعية بالجزائر تبين أن هذه الأخيرة تسيير و تمويل بواسطة المساعدات التي تقدمها لها الخزينة العامة. ضمن الإعتمادات المالية المخصصة لمرفق التعليم العالي و لعل السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى الاختيار السياسي و الإيديولوجي الذي تبنته الجزائر غداة الاستقلال.

¹MESRS : Op.Cit, pp12-13.

و كذلك إلى التصنيف القانوني للجامعات الذي يضعها ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فالدولة لم تعد قادرة و مستعدة لتقديم مساعدتها للجامعة بنفس السخاء الذي أبدته في الماضي لا لكونها ترغب في التخلي عن تمويل الجامعة و إنما البحث عن بدائل أخرى تخفف العبء عن الخزينة العامة، فقد كان- كما سبق الذكر- للتوسع الديمغرافي ديمقراطية التعليم ، مجانية التعليم العالي و تزايد عدد الطلبة السبب الأساسي الذي تطلب التوسع في الهياكل و المؤطرين و الوسائل المادية، كل هذه العوامل أضحت تشكل ميزانية ضخمة على عاتق الميزانية العامة دفعت إلى إدخال تعديلات على كيفية إدارة و تمويل المؤسسة الجامعية الهدف منها هو فتح الجامعة على محيطها و البحث عن مواردها الذاتية و تثمين مجهودها العلمي و المعرفي قصد الوصول في نهاية الأمر إلى تخفيف بعض العبء على ميزانية الدولة و تكييفها مع ميكانيزمات الاقتصاد الليبرالي .

و سعيا إلى التفتح بالجامعة أكثر على محيطها من خلال ما يعرف بالشراكة الجديدة المبنية على التنافس و اقتصاد السوق و في إطار التوجه العام للبلاد قدم المرسوم 98-253 مؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 17 غشت 1998 المادة 38 في الباب المتعلق بموارد الجامعة أن هذه الأخيرة تتمثل خصيصا فيما يلي:

1- مداخيل الخدمات و الدراسات و البحث و الخبرات التي تقوم بها الجامعة.

2- القروض و التخصصات الاستثنائية.

3- كل الموارد الأخرى الناتجة عن نشاطات الجامعة ذات الصلة بموضوعها¹.

بالإضافة إلى تحصيلاتها لحقوق تسجيل الطلبة فان الجامعة يمكنها تأدية خدمات و خبرات بمقابل عن طريق عقود و اتفاقات كاستغلال براءات الاختراع و المتاجرة بمنتجات نشاطها المختلفة حسب المادة -36- من نفس المرسوم.

حسب الأرقام الواردة في الجرائد الرسمية الخاصة بتوزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير نجد أن وزارة الجامعات قد خصص لها مبلغ 6.500.000.000 دج في سنة 91 من الميزانية العامة للدولة التي قدرت آنذاك بـ 250.800.000.000 دج²، أي ما

¹مرسوم تنفيذي رقم 98-253: ارجع السابق، العدد 60 .

²قانون رقم 90—16 : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34 .

يعادل 2.6% من المجموع، ليرتفع هذا المبلغ المخصص إلى 9.063.804.000 دج سنة 92 بنسبة تقدر ب 4.4% من الميزانية العامة للدولة. كما ارتفع هذا المبلغ بصورة ملحوظة في السنوات 98-2002 و هو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور الإعتمادات المالية المخصصة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي و نسبتها من الميزانية العامة للدولة للفترة 1998-2002
الوحدة / ألف دج.

2002	2001	2000	1999	1998	
58743195	43591873	38580667	34857516	24306558	التعليم العالي و البحث العلمي
4.03	3.53	3.74	%3.53	%3.71	نسبة ميزانية التعليم العالي و البحث العلمي من الميزانية العامة للدولة

المصدر:- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، للسنوات 1997-2001.

على غرار الفترات السابقة نسجل تطور فيما يخص ميزانية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الفترة 2003-2005 ، حيث بلغت نسبة الميزانية المخصصة لهذا القطاع 63.494.661.000¹ دج بمعدل 5.78% من ميزانية التسيير للدولة التي قدرت ب 1.097.385.900.000 دج، لترتفع هذه النسبة إلى 7% سنة 2005 حيث قدرت قيمة ميزانية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ب 78.381.380.000 دج و كانت ميزانية الدولة للتسيير في هذه الفترة تقدر ب 1.200.000.000.000 دج².

المطلب الرابع : البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لكافة القطاعات الإجتماعية ، الإقتصادية و الثقافية ، ولا يمكن لأي دولة أن تستغني عن هذا الميدان . و نظرا لهذه الأهمية التي يتميز بها البحث العلمي فقد عملت السلطات العمومية على محاولة ترقيته و تطويره و جعله يتماشى مع مسارات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إطار

¹ القانون رقم 02-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، ص 49.
² القانون رقم 04-21، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، ص 26.

التواصل الدائم بين الجامعة و المحيط بالإضافة إلى ذلك فإن البحث العلمي ضرورة حتمية تقوم بها الجامعة إلى جانب مهمتها التعليمية ، و قد يتجلى ذلك من خلال مخابر و فرق البحث العديدة الموجودة داخل الجامعات و مؤسسات التعليم العالي بوجه عام .

والجدول الموالي يبين عدد مخابر البحث المعتمدة في مؤسسات التعليم والتكوين العالين حسب الميادين إلى غاية 2003/12/31

الجدول رقم (07): عدد مخابر البحث المعتمدة في مؤسسات التعليم و التكوين العالين

حسب الميادين إلى غاية 03/12/31.

رقم	الميادين	الجامعات	المراكز	المدارس و المعاهد الوطنية العليا	المدارس العليا	مؤسسات أخرى خارج القطاع	المجموع
01	الزلاحة و الموارد المائية	28	04	10	02	-	44
02	التربية الثقافية و الإتصال	78	01	-	04	-	83
03	الإقتصاد القانون	51	02	01	-	-	54
04	تهينة البيئة و الإقليم	37	03	03	01	-	44
05	الموارد الأولية و التكنولوجيا	108	07	09	04	I.T.O 01*	129
06	العلوم السياسية	148	08	-	05	-	161
07	الصحة	48	01	-	-	INFS/TS 01**	50
08	البناء و التعمير و السكن	25	-	04	01	-	30
09	المجموع	523	26	27	17	02	595

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية شبكات و أنظمة الإعلام و الإتصال، الجزائر 2004.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية مخابر البحث توجد على مستوى الجامعات و ذلك بمجموع 523 مخبر بحث أي بنسبة 88.53% كما نلاحظ التباين في عدد المخابر بين الميادين ذاتها إذ يستحوذ قسم العلوم السياسية على أكبر عدد يليه المواد الأولية و التكنولوجيا و قد يعود سبب هذا التباين إلى الإمكانيات الموجودة بين مختلف المنظمات

* Institut de Télécommunications d'Oran

** Institut National de Formation de La Santé.

الجامعية سواء البشرية أو المادية و اختلاف تعدد التخصصات الموجودة بين مختلف هياكل قطاع التعليم العالي .

غير أن الملاحظ أنما تنفقه الجزائر على البحث العلمي لا يزال ضعيفا إذ تقدر نسبة الإنفاق على الأرجح ما بين 0.14 و 0.28 % من ناتج الدخل الإجمالي و في أغلب الحالات لا تقوت هذه النسبة 1.5% من الناتج الداخلي الإجمالي .

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية في هذا المجال سجلت التوقعات و الأهداف إلى تعبئة 15915 باحث، من بينهم 11994 يعملون بصفة جزئية من أجل إنجاز 6026 مشروع بحث ، غير أنه أمام بعض العجز المسجل في ميدان التأطير البيداغوجي في الموارد البشرية من أساتذة و باحثين على مستوى منظمات التعليم العالي .

تعتبر الأهداف المسطرة في هذا السياق في موقف من الصعوبة فيما يخص التحقق أو البلوغ ، و قد يتضح ذلك أكثر إذا علمنا أن عدد الباحثين يمثلون في المتوسط بالجزائر 164 باحث لكل مليون ساكن ، كما أن عدد الأساتذة الباحثين من رتبة أستاذ ، أستاذ محاضر يمثلون 15 % من مجموع هيئة التدريس المقدر ب 23205 المجندة فعلا و الموزعة على مختلف منظمات التعليم العالي في الجزائر إلى غاية السنة الجامعية 2003-2004¹ .

المبحث الثالث : إختلالات الجامعة الجزائرية و إصلاحات التعليم العالي

عرفت المنظومة الجامعية في الجزائر تطورا كبيرا منذ الإستقلال ، إذ انتقلت من منظمة واحدة على مستوى الوطن سنة 1962 إلى 58 منظمة تتوزع على 38 ولاية. وانتقل عدد المتخرجين من بضعة عشرات سنة الإستقلال إلى عشرات الآلاف في السنوات الأخيرة ، ليلعب عدد المتخرجين إلى غاية سنة 2003 (700000 طالب) منذ الإستقلال. إن الطلب المتزايد على التعليم العالي يفسر هذا النمو الكبير و لكنه يمثل سببا في العديد من الإختلالات التي عرفها القطاع . لقد أدى تراكم هذه الإختلالات إلى عدم مقدرة الجامعة الجزائرية على التأقلم مع التغييرات العميقة التي عرفتها البلاد و هي بذلك غير قادرة على

¹وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: مديرية شبكات و أنظمة الإعلام و الاتصال، مستخرجة من وثائق إدارية بتصريف، الجزائر 2004.

الإستجابة للإحتياجات الوطنية في ظل التطور المتسارع في مجالات العلوم و التكنولوجيا و الإتصال و العولمة ... إلخ. و سنحاول في هذا المبحث عرض أهم الإصلاحات التي أدخلت و يجري إدخالها على قطاع التعليم العالي في الجزائر بعد عرض إختلالات الجامعة الجزائرية و ضرورة إصلاحها .

المطلب الأول : إختلالات الجامعة الجزائرية

بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على إصلاحات 1971، بادرت الدولة بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، حيث قامت هذه اللجنة بتشخيص وضعية الجامعة الجزائرية فيما يخص إختلالاتها و إصلاحها و صادق مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المتضمن تقييم منظومة التعليم العالي و التوصيات المرتبطة به في 20 أفريل 2002. جاء في مخطط إصلاح المنظومة التربوية أنه بات من الضروري " إعداد و تطبيق إصلاح شامل و عميق للتسيير البيداغوجي " و تشمل إختلالات المنظومة الجامعية عدة مستويات¹:

✓ في مجال الإستقبال و التوجيه و انتقال الطلبة :

يلاحظ في هذا المجال ما يلي:

- يعتمد الإلتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي عرف بمحدوديته و تسبب في خيبة أمل مشروعة و أدى إلى إنسدادات تجسدت في النسبة العالية للراسيبين و إقامة مطولة للطلبة.
- نمط إنتقال سنوي يفنقر إلى المرونة أفرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه التي تنتهي عادة بالرسوب.
- نظام تقييم أثقل و عطل التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.
- توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتلاءم و مختلف شعب البكالوريا.

¹ وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : "ملف إصلاح التعليم العالي " ، جانفي 2004، ص ص 4-5.

✓ في مجال هيكلية التعليم و تسييره: يلاحظ ما يلي :

- هيكلية أحادية النمط.
- مسارات تكوين مغلقة.
- تسيير غير عقلائي للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل و دورات الإمتحانات المضاعفة و المطولة التي تعيق الطالب على العمل الفردي و تقليص ساعات التدريس بسبب الأوقات الضائعة .

✓ في مجال الشهادات و التأطير و التأهيل المهني :

يلاحظ ما يلي :

- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردودية ضعيفة فيما بعد التدرج و عن التسرب المعتبر لهجرة الأساتذة الباحثين .

- تكوين قصير المدى غير جذاب و غير مرغوب فيه كونه لم يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها (تكوين الإطارات المتوسطة) بسبب عدم وضوح القانون الخاص و الإمكانيات و فرص التشغيل التي لم يتم التعبير عنها بوضوح من طرف المتعاملين الإقتصاديين .

- لم تسمح التكوينات الأحادية الإختصاص من الحصول على ثقافة عامة و تكوين متنوع قابل للتكيف مع الظروف المهنية .

يتضح أن الإصلاح الذي سيشرع في تطبيقه يجب أن يشمل كل من هيكلية التكوين و محتويات البرامج البيداغوجية لمختلف المناهج و التنظيم البيداغوجي و طرائق التوجيه و التقييم و إنتقال الطلبة و تنظيم و تسيير مختلف الهيئات البيداغوجية و البحث تعد هذه المواضيع أهم محاور الورشات ذات الأولوية التي يجب على الجهات الوصية أن تشرع في إنجازها. هذه الإصلاحات تمثل ضرورة ملحة و لا يمكن أن تتحقق إلا بما يلي¹ :

- خلق تلاؤم بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الإلتحاق بالتعليم العالي و ضرورة تكوين نوعي.

¹ المرجع السابق : ص 3.

- إعطاء المعنى الحقيقي لمفهومي الأداء و التنافس.
- ترسيخ قواعد الإستقلالية الحقيقية للمؤسسات وفق قواعد التسيير الحسن .
- السماح للجامعة الجزائرية بان تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي من جديد كما كانت عليه، على المستوى الجهوي و الدولي .
- المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد .

المطلب الثاني: إصلاحات التعليم العالي

- تمر الإصلاحات في التعليم العالي حتما عبر إعداد إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي، و ذلك سواء على مستوى التسيير أو الأداء و مردودية الجامعة الجزائرية، إن هذا الإصلاح يركز على مبادئ منها¹:
- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الإعتبار التكفل بتلبية الطلب الإجتماعي الشرعي في مجال الإلتحاق بالتعليم العالي .
 - تحقيق تأثير متبادل فعلي مع المحيط الإجتماعي الإقتصادي و هذا بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة و العالم الذي يحيط بها.
 - تطوير ميكانزمات التكيف المستمر مع تطور الحرف.
 - تقوية المهمة الثقافية للجامعة، بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بالتسامح و إحترام الآخر.
 - تمكينها من التفتح أكثر على التطور العالمي و على الخصوص في مجال العلوم و التكنولوجيا.
 - تشجيع و تنوع التعاون الدولي.
 - ترسيخ أسس تسيير يركز على التشاور و المشاركة .
- يتمثل جوهر الإصلاحات في نقطتين :
- إعادة تنظيم المنظمة الجامعية : و يتعلق الأمر بقانون 98-253 ، الذي أسس نظام الكليات خلفا لنظام المعاهد ، و تعتبر المرحلة الحالية كمرحلة تجسيد هذا التنظيم من

¹ نفس المرجع السابق : ص ص6-7.

حيث تطبيق نظام الكليات بما يحتويه من استقلالية في تسيير شؤونها عبر إنشاء هيئات الكلية كمجلس إدارة الكلية و المجلس العلمي لها .

- أما الشق الثاني فيرتبط بالتحول تدريجيا في مجال التكوين إلى نظام LMD. يعتمد نظام ليسانس ، ماستر ، دكتوراه في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية ، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية¹ :

- مرحلة أولى : و يقصد بها شهادة البكالوريا + 3 ، و تتوج بشهادة الليسانس.
 - مرحلة ثانية : و يقصد بها شهادة البكالوريا + 5 ، و تتوج بشهادة الماستر.
 - مرحلة ثالثة : و يقصد بها شهادة البكالوريا + 8 ، و تتوج بشهادة الدكتوراه.
 و في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة .

- و تتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للإحتفاظ و التحويل ، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا و يمكن إستعماله مسار تكويني آخر .

- يمكن هذا الإحتفاظ و هذا التحويل من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية و يخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن إختيارهم.

- يكون الإنتقال سداسيا .

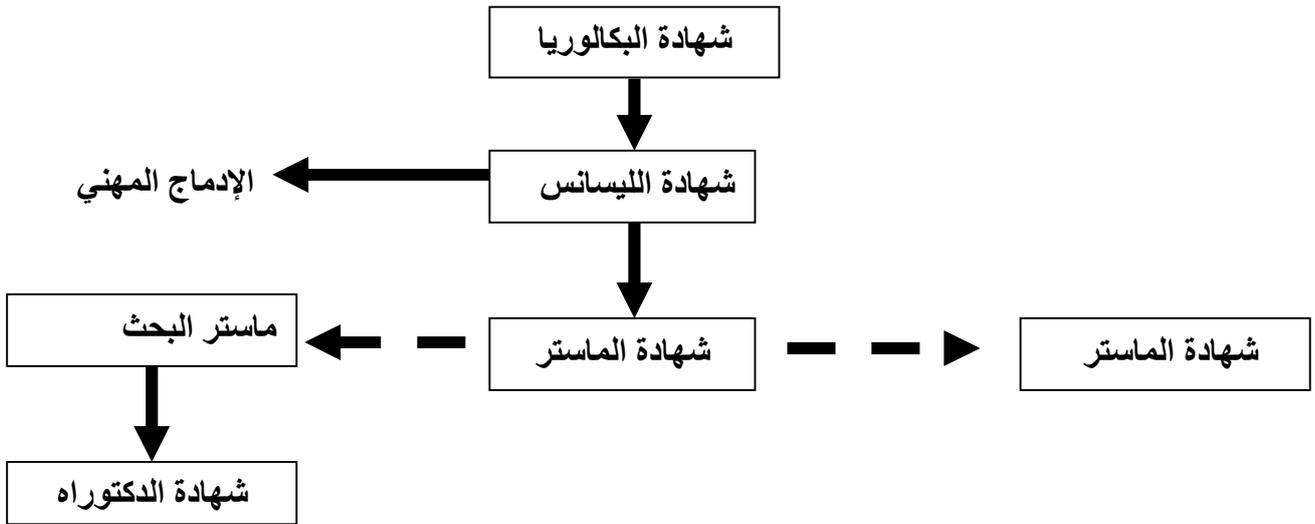
- تهدف مسارات شهادة الليسانس و الماستر أساسا إلى إكتساب معارف و مهارات لازمة لكل من التأهيل لمهنة ما و بحوزته تكويننا مزدوجا.

- يفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي و مضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم و ملامح التكوين و يتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد تحضير رسالة بحث.

و يظهر الرسم البياني لنظام " ل.م.د" كما يلي :

¹ المرجع السابق : ص 7.

الشكل رقم (04) : الرسم البياني العام لنظام " ل م د "



المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : "ملف إصلاح التعليم العالي " ، جانفي 2004، ص 9.

بعض مميزات نظام " ل م د "

زيادة على الفوائد التي توفرها هيكلية التكوينات ، كونها بسيطة وواضحة القراءة و تقتصر على ثلاث شهادات، يركز النظام الجديد " ل م د " على رؤية أكثر إنسجاما بخصوص توفير التكوينات تكون هذه العروض على شكل " مجالات " و تنظم في شكل مسارات نموذجية .

إن العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة و المجال عبارة عن تجمع تخصصات عدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها نذكر على سبيل المثال ، نموذج من المجالات أو عائلات الشعب¹:

- العلوم الإنسانية و الإجتماعية .
 - العلوم الإقتصادية و التجارية و المالية و التسيير .
 - العلوم الدقيقة و التكنولوجيا (الرياضيات ، الإعلام الآلي ، الفيزياء ، الكيمياء و علم الهندسة) .
 - علوم الصحة (الطب ، الصيدلة ، طب الأسنان و البيطرة) .
- ضمن كل المجالات ، تعرف بعض المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو إختيارات .

¹ المرجع السابق: ص 10.

المطلب الثاني : أهداف الإصلاحات و شروط نجاحها

تستهدف إصلاحات التعليم العالي ما يلي :

- تحسين نوعية التكوين بما يسمح من جهة من التوافق مع الأنماط العالمية و الإستجابة للاحتياجات الوطنية من جهة ثانية .

- استمرار الطابع العمومي للجامعة لضمان استمرار ديمقراطية التعليم و ذلك برصد الموارد اللازمة و منح الإستقلالية الكافية لرفع مستوى الأداء في المؤسسات الجامعية

- رفع قدرة الإستيعاب بما يتناسب مع تزايد الطلب على التعليم العالي الذي سيستقبل ما يناهز عن المليون طالب سنة 2008

- لتحقيق هذه الأهداف تم سنة 2002 تقدير الاحتياجات إلى غاية سنة 2008 كالتالي :

- في مجال الموارد البشرية ، قدرت الاحتياجات بـ 23.173 أستاذ إضافي و 13.400 عون تقني و أعوان المصالح .

- في مجال قدرات الإستقبال ، قدرت الاحتياجات بـ 209.000 مقعد بيداغوجي و 221.000 سرير لرخصة برنامج خماسي مقدرها 120 مليار من الدينارات .

- في مجال ميزانية التسيير ، قدرت الاحتياجات الكلية في الفترة نفسها بـ 521 مليار دج .

- 60 ملون دينار جزائري لكل شعبة جديدة لاسيما في التخصصات العلمية و التكنولوجيا مع إدماجها تدريجيا في قوانين المالية المقبلة .

من جانب آخر تم اعتماد مبدأ مراجعة انماط تسيير المؤسسات الجامعية بما يضمن نجاح الإصلاحات و في هذا المجال يجب الإنتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يرتكز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف :

- تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير .
- إدخال أدوات و طرق تسيير عصرية .
- إتمام قواعد السلوك و أخلاقيات المهنة التي تحدد المسؤوليات و الحقوق و الواجبات لمختلف مكونات الأسرة الجامعية .
- تقوية روح التشاور و النقاش على كل المستويات .
- إنشاء و تنظيم الهيئات المكلفة ،

توجيه الجامعة تدريجيا نحو استقلالية حقيقية و مسؤولة¹.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن أن نخلص من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل إلى أهمية قطاع التعليم العالي لا سيما الجامعة ، التي تلعب دورا بارزا و فعالا في إعداد القوى البشرية الكفؤة و المتخصصة بالإضافة إلى ما يمكن أن يحققه إطاراتها و خريجها من خلال بحوثهم العلمية التي تساهم في تنشيط المنظمات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، في إطار التعاون أو التعاقد الذي قد يتم بين هذه الأخيرة و الجامعة ، أو عن طريق توظيف خريجي الجامعات من طرف هذه المنظمات .

تأسيسا على ما تقدم من أهمية هذا القطاع و من خلال الدراسة و المعطيات التي تم عرضها فيما يخص مختلف محاور التعليم العالي في الجزائر، فإن الدولة تسعى للنهوض أكثر بهذا القطاع ، لا سيما في مجال التمويل و البحث العلمي و التأطير البيداغوجي بصورة تنماشى و تعاضد أعداد الطلبة عبر مختلف السنوات و هو ما يبينه تطور ميزانية القطاع . إن الإهتمام بقطاع التعليم العالي أصبح ضرورة يملئها التوجه للعولمة و الإنفتاح على الإقتصاد العالمي ، لأنه وفقا لهذا التوجه الجديد يجب على قطاعات الدولة بمختلف مجالاتها أن تنماشى و المعطيات و المعايير العالمية و ذلك بمحاولة إتباع مناهج و طرق تسييرية مدروسة و فعالة تسمح بتحقيق أهداف القطاع في إطار التوجه المذكور سابقا و هو ما تسعى إليه الإصلاحات المنتظرة و المطبقة في هذا القطاع .

¹ المرجع السابق: ص ص 13-16.

